

السلطة التشريعية



إن الممثلين المنتخبين في أي ديمقراطية، سواء كانوا أعضاء في برلمان أو في جمعية وطنية أو كونغرس، موجودون في هذه الهيئة لخدمة الشعب. وهم يؤدون عددا من الأدوار الضرورية لعمل الديمقراطية السليمة.

يقرر بمفرده كيف يوازن بين المصلحة العامة وحاجات الدائرة الانتخابية المحلية.

كثيرا ما يوفر المشرعون أذنا صاغية لأفراد دائرتهم الانتخابية للتعبير عن شكاواهم ومشاكلهم الفردية، والحصول على المساعدة من الأجهزة البيروقراطية الحكومية الضخمة. وللقيام بذلك، فإنهم يحتفظون عادة بهيئة موظفين من المساعدين المدربين.

يتم انتخاب المشرعين القوميين عادة بإحدى طريقتين. ففي الانتخابات التي يفوز فيها المرشحون بالعدد الأكبر من الأصوات، يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. أما في النظام النسبي، الذي يستخدم عادة في الانتخابات البرلمانية، فإن الناخبين يدلون عادة بأصواتهم للأحزاب وليس للأفراد، ويتم اختيار الممثلين على أساس النسبة المئوية من الأصوات الممنوحة لحزبهم.

ويميل النظام النسبي إلى تشجيع وجود الأحزاب المتعددة الصغيرة المنظمة جيدا. وتشجع الانتخابات التعددية على وجود نظام للحزبين يكون أقل انضباطا. وفي ظل أي من النظامين يشارك المشرعون في الحوار والتفاوض وبناء التحالفات والحلول الوسط التي تعد من العلامات المميزة للمجالس التشريعية الديمقراطية.

تكون المجالس التشريعية عادة ذات مجلسين تشريعيين، وتحتاج القوانين الجديدة بشكل عام إلى إقرارها من قبل مجلسي الشيوخ والنواب.

إن المجالس التشريعية المنتخبة هي المنبر الرئيسي للتداول والتحاور وإجازة القوانين في الديمقراطية التمثيلية. وهي ليس ما يدعى بالبرلمانات الموافقة تلقائيا التي تقوم بمجرد الموافقة على القرارات التي يتخذها زعيم تسطي.

تسمح سلطات الإشراف والتحقيق للمشرعين بمساءلة المسؤولين الحكوميين علانية حول أعمالهم وقراراتهم، وبأن يخدموا كمراقبين لسلطات الوزارات الحكومية المختلفة، خاصة في أنظمة الحكم الرئاسية حيث يكون المجلس التشريعي منفصلا عن السلطة التنفيذية.

قد يوافق المشرعون على الميزانيات القومية ويعقدون جلسات استماع تتعلق بالقضايا الملحة ويقرون التعيينات التنفيذية للمحاكم والوزارات. وتوفر اللجان التشريعية في بعض الديمقراطيات للمشرعين منبرا لهذه التحقيقات العلنية للقضايا القومية.

يمكن للمشرعين دعم الحكومة الموجودة في السلطة أو قد يتصرفون كمعارضة سياسية موالية تقدّم سياسات وبرامج بديلة.

يتحمل المشرعون مسؤولية التعبير عن وجهات نظرهم بأكبر قدر من الفاعلية. ولكن يجب عليهم العمل ضمن نظام أخلاقي ديمقراطي مبني على التسامح والاحترام والحلول الوسط للتوصل إلى اتفاقات ستعود بالفائدة على المصلحة العامة لكل الشعب، وليس لمؤيديهم السياسيين فحسب. ويجب على كل مشرّع أن